الاقتصاد الأخضرودوره فى التنمية المستدامة

احمد حسام الدين نجاتى *

المقدمـــة:-

تأتى أهمية الدراسة من سيطرة فكرة الاقتصاد الأخضر على الفكر البيئى بشكل خاص والتنموى بشكل عام ، واهتمام المجتمع الدولى بالأفكار التى تجعل الاقتصاد أكثر كفاءة على المدى الطويل وتوجيه الاستثمارات إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بما يؤدى إلى كفاءة استخدام الموارد وإحداث نمو فى الدخل والتوظف مع تضمين البعد الاجتماعى فى كافة الأنشطة ذات العلاقة .

وقد اهتمت الدراسة بمضمونية الاقتصاد الأخضر كأداة وقاطره للتنمية المستدامة وحاولت شرح هذا الفكر وما يتعلق به من قضايا .

وذلك من خلال عرض وايجاز المناقشات التى تمت حول موضوع الاقتصاد الأخضر فى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠) فى يونيو ٢٠١٢ الذى ركز على موضوع الاقتصاد الأخضر فى سياق التنمية المستدامة .

وانتهت الوثيقة الختامية للمؤتمر على رؤية مشتركة تشير الى أن الاقتصاد الأخضر ليس بديلا للتنمية المستدامة وإنما هو أداة أساسية لتيسير تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف الفقر من خلال سياسات تراعى الظروف الوطنية وسيادة كل دولة على مواردها الطبيعية .

وتعتبر هذه الدراسة خطوة على طريق يهدف إلى الاستفادة من مضمون فكر الاقتصاد الأخضر وتطوير منظومة متكاملة لتحويل الاقتصاد المصرى من إقتصاد مستنزف للموارد إلى اقتصاد يحافظ على الموارد وينميها أى التحول إلى الإقتصاد الأخضر الذى يعتبر أساسا لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية فى ظل الظروف البيئية لمجتمعنا المصرى .

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى للمرجعيات والأدبيات المختلفة التى تناولت موضوع الاقتصاديات البيئية المستدامة وما يرتبط بها من قضايا ومؤشرات قياس لتحقيق الأهداف التالية :

---

* احمد حسام الدين نجاتى : خبير أول بمركز دراسات البيئة وادارة الموارد الطبيعية- معهد التخطيط

توضيح مفهوم الاقتصاد الأخضر وكيفية قياسه وعلاقته بالتنمية المستدامة ٠

عرض رؤى وخبرات بعض الجهات المختلفة بشأن الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وعرض ومناقشة بعض القضايا المرتبطة بتحقيق الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة:

عرض بعض المتطلبات وفوائد التحول للاقتصاد الأخضر بمصر ٠

وقد تم تحقيق تلك الأهداف من خلال خمسة فصول ٠

إهتم الفصل الأول بعرض الإطار المفاهيمى للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة :

وقد تناول مفهوم الاقتصاد الأخضر وتطوره ومؤشراته والنقد الموجه إليه ، علاوه على مفهوم التنمية المستدامة والارتباط بينها وبين الاقتصاد الأخضر ٠

وقد أوضح هذا الفصل أن الاقتصاد الأخضر مهمه تنموية بالأساس تشترك فى تحقيقها مختلف القطاعات ، وأن كل من العلم والتكنولوجيا يلعبان دورا هاما فى تحقيق تلك المهمة حيث إن هناك فهما مضطردا بأن تحقيق الاستدامة يرتكز على إصلاح الاقتصاد ٠

وقد اتضح أن مفهوم الاقتصاد الأخضر لم يعد مقتصرا على المنظور المتعلق بتغير المناخ وخفض انبعاثات الكربون ، فقد أصبح أكثر شمولية حيث يتضمن الاستثمارات والإجراءات اللازمة لمواجهة تحديات الإدارة البيئية كافة وبالتوازى توسع مفهوم مبادرات الاقتصاد الأخضر من تحقيق النمو الاقتصادى الأخضر على المدى القصير ليشمل إستراتيجيا وضع نماذج التنمية الاقتصادية فى إطار تعزيز الجهود المبذوله لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل ٠

وهناك تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو ، ويقوم على المعرفة للاقتصاديات البيئية التى تهدف إلى معالجة العلاقة التبادلية بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئى الطبيعى ، والأثر العكسى للنشاط الإنسانى على النظام الإيكولوجى مثل التغير المناخى والاحتباس الحرارى وهو يناقض النموذج الذى يعرف "بالاقتصاد الأسود" والذى يعتمد على الوقود الأحفورى ٠

حيث يركز الاقتصاد الأخضر على منع التلوث البيئى والاحتباس الحرارى ناهيك عن رفض استنزاف الموارد والتراجع البيئى ٠

ويعرف برنامج الأمم المتحدة فى جهوده التى بدأت فى ٢٠١٠ الاقتصاد الأخضر بكونه :

- الاقتصاد الذى ينتج عنه تحسن رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية ويقلل من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية ٠
- كما أنه الاقتصاد الذى يقل فيه إنبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد ٠

ويجب أن يحافظ معه مسار التنمية على رأس المال الطبيعى ويحسنه بل ويعيد بنائه عند الحاجة باعتباره مصدرا للمنفعة العامة خاصة للفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم على الطبيعة ٠

أى أن الإقتصاد الأخضر هو نظام أنشطة إقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع وإستهلاك البضائع والخدمات يفضى فى الأمد البعيد إلى رفاهية البشر ، ولا يعرض فى الوقت ذاته الأجيال المقبلة إلى حالات ندره إيكولوجية ٠

وقد تبين أن الموقف بشأن الإقتصاد الأخضر قد واجه موقفان متعارضان تجاه تطبيقه وعلاقته بتحقيق التنمية المستدامة ٠

تتبنى منظمات الأمم المتحدة وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذى تبنى الدعوة لتطبيقات الإقتصاد الأخضر منذ عام ٢٠٠٨ ٠

ثم توالت أنشطة منظمات الأمم المتحدة فى هذا الإتجاه حتى إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) ٠

وقد ركز هذا المؤتمر على مناقشة دور الإقتصاد الأخضر فى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ومراجعة الإطار المؤسسى للتنمية المستدامة ٠

وعلى الجانب الآخر تبنت بعض منظمات المجتمع المدنى المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة موقفا معارضا لتطبيق الاقتصاد الأخضر حيث يرونه معوقا لعمليات التنمية فى الدول النامية نتيجة التفاوت الكبير فى القدرة المالية للدولة النامية عن تلك المتقدمة والتى تقدم دعما ماديا كبيرا لشركاتها لإجراء البحوث والتطوير للتكنولوجيا التى تحافظ على البيئة ، وعدم قدرة الدول النامية على تقديم هذا الدعم لشركاتها مما يحد من القدرات التنافسية للدول النامية ٠

علاوه على احتمال قيام بعض الدول المتقدمة أو الشركات الكبرى بفرض معايير بيئية على الواردات والصادرات بهدف سيطرة بعض الدول والشركات الكبرى على الأسواق ٠

أما بالنسبة لمؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر فقد بذلت عدة جهات ، منها لجنة التنمية المستدامة ومنظمة الغذاء العالمى والبنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، العديد من الجهود فى هذا الشأن ٠

وقد تركزت مؤشرات الاقتصاد الأخضر فى اندراجها تحت ثلاث فئات : المؤشرات الإقتصادية ، ومؤشرات بيئية ، ومؤشرات بشأن مسار التقدم والرفاهة الإجتماعية ٠

أ) المؤشرات الإقتصادية منها حصة الاستثمارات القطاعية أو التجميعية التى تسهم فى كفاءة إستخدام الموارد والطاقة أو خفض للنفايات أو التلوث ٠

ب) المؤشرات البيئية التى تتعلق بالنشاط الإقتصادى ومنها كفاءة استخدام الموارد إما على المستوى القطاعى أو على مستوى الاقتصاد الكلى ويمكن التعبير عن تلك المؤشرات على سبيل المثال ، بكمية الطاقة أو المياه المستخدمه لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلى الإجمالى ٠

ج- مؤشرات مسار التقدم والرفاهة الاجتماعية ومنها المجاميع الإقتصادية الكلية التى تعبر عن إستهلاك رأس المال الطبيعى ، بما فى ذلك المؤشرات المقترحة فى أطر العمل الخاصة بالمحاسبة البيئية أو المقترحة ضمن المبادرة المسماه "ما بعد الناتج المحلى الإجمالى " والتى يمكن أن تعبر عن البعد الصحى ومختلف الأبعاد الأخرى الخاصة بالرفاه الاجتماعى ٠

وعلى هذا قام العديد من الجهات بعمل دراسات كل فى تخصصه لوضع مؤشرات وأدوات لقياس التقدم فى اتجاه الاقتصاد الأخضر منها ٠

- إستخدام الحسابات القومية الخضراء وهى تحاول إدماج التكاليف البيئية فى النتائج المالية للعمليات حيث أن الناتج المحلى الإجمالى كمؤشر رئيسى لقياس معدل النمو الاقتصادى دائما ما يتجاهل البيئة ومن هنا تم وضع مؤشرين رئيسيين لقياس الاقتصاد الأخضر هما مؤشر تقديرات الثروة ويقيس إجمالى ثروة الدولة من رأس مال منتج ورأس مال طبيعى علاوة على الموارد البشرية ٠

مؤشر صافى الإدخار المعدل حيث إنه مؤشر على استدامة الاقتصاد

وقد ظهر مفهوم الإقتصاد الأخضر فى عام ١٩٨٩ فى أحد البحوث المعده من قبل مركز لندن للاقتصاد البيئى (LEEC) تحت عنوان مخطط تفصيلى للاقتصاد الأخضر Blueprint For a Green Economy) .

والذى يعرف بتقرير بيرس والذى ربط بين مفهوم الإقتصاد والبيئة بإعتباره وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وفهمها .

وقد ركز التقرير على أن الاقتصاد الأخضر أداه لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الأدوات الإقتصادية والمالية وليس كمفهوم جديد أو مختلف عن التنمية المستدامة .

وقد ركز التقرير على دمج البيئة فى القرارات الإقتصادية كما تناول محاولة لتقدير التكاليف البيئية بشكل دقيق من أجل إيضاح أن قيمة الخدمات البيئية ليست مجانية .

وفى عام ١٩٩١ ظهرت دراسة جاكوب بعنوان The Green Economy الاقتصاد الأخضر متبنيا مبدأ الالتزام بالحفاظ على البيئة متناولا قوى السوق كسبب للتدهور البيئى ومن ناحية أخرى كقوه دافعة لتحقيق الإستدامه .

الفصل الثانى :تناول مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) : بناء على قرار الجمعية العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ يركز على الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة, قامت عدة جهات بمجهودات فى سبيل التحضير لهذا المؤتمر : منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الإسكوا بالتعاون مع هيئات عربية وإقليمية.

أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا قدم فيه الاقتصادات الخضراء علي انها قاطرة جديدة للنمو، وأنها تولّد فرص عمل كريمة، وأنها حيوية للقضاء على الفقر المستمر. كما ذكر التقرير أيضا أن الطلب العالمي على الطاقة بحلول عام ٢٠٥٠ متوقع أن يقل بنسبة تبلغ نحو ٤٠ في المائة بفضل حدوث تقدم كبيرة في كفاءة الطاقة, تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة بنحو الثلث بحلول عام ٢٠٥٠ مقارنة بالمستويات الحالية بالإضافة الى توفير فرص عمل جديدة ستتجاوز بمرور الوقت الخسائر في فرص عمل "الاقتصاد البني"، لاسيما في قطاعات الزراعة والمباني والطاقة والغابات والنقل.

تولت الاسكوا الإشراف على التحضيرات الإقليمية لمؤتمر (ريو+٢٠) بالتنسيق مع الأمانة الفنية لجامعة الدول العربية وهيئات عربية وإقليمية ونظمت عدد من اللقاءات الإقليمية وورش العمل الاستشارية ودورات بناء القدرات. وقد عقدت الدول العربية سلسلة من الاجتماعات التحضيرية أسفرت عن مجموعة من التوصيات الرئيسية منها تشجيع الحكومات العربية على تبنى مفاهيم الاقتصاد الأخضر وتهيئة مناخ استثمارى لجذب المشاريع والتكنولوجيات ووضع أطر مؤسسية لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وأن برنامج عمل الاقتصاد الأخضر هو برنامج واسع النطاق يهتم بجميع النواحى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومن ثم يجب تنفيذ أنشطة الاقتصاد الأخضر بعد ترتيب الخطوات بحسب الأولوية فى القطاعات الرئيسية التى تؤثر فى المجتمعات العربية على المدى القصير خاصة الشباب والنساء والفقراء..

عرضت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا) أن الشروط الأساسية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر فى المنطقة العربية تتضمن:

- تعميم مبادئ الاقتصاد الأخضر فى خطط التنمية الوطنية والأجندة الإقليمية
- مشاركة القطاع الخاص
- تعزيز دور المجتمع المدنى وتشجيع الشراكات
- الربط بين نظام الابتكار والبحث والتطوير
- تحسين التعليم وتعزيز برامج التدريب وإعادة التدريب المهنى
- نقل التكنولوجيا وترتيبات جديدة فى التمويل
- تشجيع التكامل الإقليمى وإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أعلن الوزراء العرب المسؤلون عن شؤون البيئة الصيغة النهائية للإعلان الوزارى العربى حول المؤتمر والذى أكدوا فيه عزمهم على السعى جاهدين إلى الالتزام السياسي لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية وبذل كافة الجهود لتحقيقها وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة .

فى نهاية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة صدرت الوثيقة الختامية والتى تضمنت الالتزام بالتنمية المستدامة وتشجيع بناء مستقبل مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا لصالح الأجيال الحالية والمقبلة

والتأكيد على أن الناس هم محور التنمية المستدامة و التأكيد أيضا على أهمية الحرية والسلام واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة و أهمية الحكم الرشيد وسيادة القانون . كما أكد المؤتمر على أن أحد الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة هو الاقتصاد الأخضر، والذى يجب أن يسهم فى القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادى المطرد وتحسين رفاهية الإنسان وخلق فرص عمل لائقة للجميع مع الحرص على استمرار النظم الأيكولوجية لكوكب الأرض فى تأدية وظائفها على نحو سليم مع مراعاة أن تكون سياسات الاقتصاد الأخضر فى سياق التنمية المستدامة متسقة مع القانون الدولى وأن تحترم السيادة الوطنية لكل بلد على موارده الطبيعية وأن تكون مدعومة ببيئة مؤاتية ومؤسسات تؤدى وظائفها بشكل جيد على جميع المستويات، مع قيام الحكومة بدور قيادى إلى جانب مشاركة جميع الأطراف المعنية مثل المجتمع المدنى وأن تعزز التعاون الدولى والإبتكار ونقل التكنولوجيا وكذلك الأنشطة الإنتاجية التى تسهم فى القضاء على الفقر فى الدول النامية. تضمنت الوثيقة الختامية أيضا مواضيع ومجالات العمل ووسائل التنفيذمن حيث النواحى المالية والتكنولوجيا والبشرية وغيرها.

وقد توافقت الوثيقة النهائية الى حد كبير مع ما جاء بالإعلان الوزارى العربى حول المؤتمر خاصة بشأن:

- تعريف الاقتصاد الأخضر كأداةً لتحقيق التنمية المستدامة وليس مفهوماً بديلاً عنها.
- أهمية احترام سيادة الدول على مصادرها الطبيعية وعدم وضع عوائق او التزامات تحد من الصادرات أو الأنشطة الانتاجية التى تحقق التنمية المستدامة .
- عدم استخدام مصطلح الاقتصاد الأخضر كنموذج موحد يطبق على الكل، أو كذريعة لخلق حواجز تجارية ومعايير بيئية يصعب تنفيذها
- التأكيد على مبدأ التحول التدريجي للاقتصاد الأخضر كما يعرف ويطور على الصعيد الوطني بما يتفق مع الأولويات وأهداف التنمية المستدامة الوطنية، وبما يتناسب والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة وباعتماد السياسات المناسبة

الفصل الثالث: وقد عرضت الدراسة من خلال الفصل الثالث المجهودات التى قامت بها بعض الدول – فى صورة برامج أو سياسات أو مبادرات – لتحقيق تقدم فى إتجاه الاقتصاد الأخضر أو في اطار

التنمية المستدامة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة. كثير من هذه التجارب كانت فى مجال الطاقة حيث خصصت الدول ميزانيات كثيرة للتقدم فى هذا المجال ضمن سياسات تخفيض إنبعاثات الغازات الدفيئة و حماية البيئة من الآثار الخطيرة المحتملة الحدوث أو لتحقيق التنمية المستدامة. دول أخرى حققت إنجازات فى مجال الزراعة المستدامة وأخرى فى مجال التنمية العمرانية , الغابات , إدارة المياه , النقل , إدارة المصايد أو تنمية القوى العاملة. بعض هذه التجارب في قطاعات معينة تم تنفيذها في اطار التنمية المستدامة بينما تم تنفيذ بعض التجارب في قطاعات اخري نحو التوجه للاقتصاد الأخضر علي الجانب الاخر تم تنفيذ بعض التجارب في قطاعات اخري تحت مظلة الإقتصاد الأخضر وأيضا تحت مظلة التنمية المستدامة مما قد يعطي انطباعا بتداخل المفاهيم بين التنمية المستدامة والاقتصاد الاخضر او قد يدل علي فهم عميق لتكامل المفهومين .

الفصل الرابع :بعض القضايا ذات العلاقة : تناول هذا الفصل قضايا التشريعات والتكنولوجيا والتحديات المجتمعية وحسابات الموارد الطبيعية.

١-إن وضع ودعم مبادئ الاقتصاد الأخضر فى خطط التنمية الوطنية يحتاج أطرا تشريعية ملائمة وقد يتطلب الأمر إعادة مراجعة قانون البيئة الوطنى ولائحته التنفيذية فى ضوء ما يتم الاتفاق عليه بشأن الاقتصاد الأخضر والواقع المصرى وبالتركيز على :

- تأكيد سيادة الدولة على مواردها الطبيعة وعدم وضع عوائق او التزامات.
- التأكيد على مبدأ التحول التدريجي للاقتصاد الأخضر كما يعرف ويطور على الصعيد الوطني بما يتفق مع الأولويات وأهداف التنمية المستدامة الوطنية.
- اعتماد السياسات المناسبة.
- وضع أدوات لتحفيز القطاعات المختلفة على تنفيذ أنشطة فى مجال الاقتصاد الأخضر متضمنة الثواب والعقاب .

٢-إن التشريع البيئى وحده لا يعتبر دليلا على توفير متطلبات تحقيق هدف التحول إلى اقتصاد أخضر ولكن المهم فعالية تنفيذ هذا التشريع أو بمعنى آخر القدرة على التنفيذ السليم العادل لهذا التشريع على جميع المستويات, ويستلزم ذلك التوعية بالقانون ومحتوياته ودور الأفراد والجهات المختلفة وحقوقها

وواجباتها – وتوفير مقومات ومتطلبات التنفيذ العادل من قوى بشرية وبنية مؤسسية وبنية فنية موائمة ونظم معلومات مصادر تمويل وحوافز وغيرها

٣–يحتاج الأمر أيضا إدخال وتطبيق مفهوم حسابات التكاليف البيئية و حساب تكلفة الموارد الطبيعية وإدماجها ضمن الحسابات القومية خاصة حسابات الناتج المحلى بإعتبار أن هذه الموارد ليست سلعا عديمة السعر مع مراعاة الظروف الإجتماعية , وأخذها فى الاعتبار عند إجراء دراسات الجدوى البيئية للأنشطة المختلفة وأيضا فى الحسابات الاقتصادية بحيث يدخل ذلك المفهوم على مستوى الشركات والمؤسسات بالإضافة للمستوى القومى.

٤–تتضمن الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة الاستخدام الرشيد للأدوات إلتقنية وتطوير التكنولوجيا واستحداث تكنولوجيات الإنتاج الأنظف التى تؤدى إلى تعظيم كفاءة استخدام الموارد بما يضمن الحفاظ على المواد الخام والطاقة واستبعاد المواد الملوثة للبيئة وتقليل كافة الانبعاثات والنفايات الناتجة كما ونوعا.تعتبر التكنولوجيا النظيفة أحد عناصر الإقتصاد الأخضر. ويندرج تحت هذا المسمى أى تكنولوجيا مقتصدة فى استهلاك الموارد الطبيعية أو تعمل على حمايتها وحسن إدارتها مثل استبدال الوقود الأحفورى بالغاز الطبيعى وتعظيم الاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح .

الفصل الخامس: دور الاقتصاد الأخضر فى تحقيق التنمية المستدامة لمصر ومتطلبات التحول :

اتساقا مع المفاهيم الواردة بشأن الاقتصاد الأخضر فقد أوردت وزارة الدولة لشئون البيئة التعريف التالى للاقتصاد الأخضر حيث عرفته بأنه "نموذج اقتصادى تنموى جديد سريع النمو يقترح فى مقابل النموذج الاقتصادى السائد والذى يوصف بالاقتصاد الأسود والمعتمد على حرق الوقود الأحفورى كمصدر للطاقة ويرتكز الاقتصاد الأخضر على معارف اقتصاديات البيئة والتى تتوازن مع الاعتماد المتبادل بين النظم الإقتصادية ومجموعة النظم الطبيعية ومدى الانعكاسات السلبية للأنشطة الإقتصادية على إشكاليات التعبئة والتغيرات المناخية ٠

وفى ضوء ما تم مراجعته فى الفصول السابقة تم صياغة متطلبات التحول فى مجالات: التوعية , الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية , تطوير وتفعيل القوانين الوطنية , تطوير وتفعيل سياسات مناسبة , صياغة مؤشرات قياس ملائمة , مشاركة القطاعات المختلفة , تشجيع ودعم الاستثمار فى أنشطة الاقتصاد الأخضر من خلال سياسات وقوانين محفزة , دعم الابتكار والبحث العلمى ونقل التكنولوجيا ,

والتدريب بناء القدرات ذات الصلة التى يمكنها المشاركة فى عملية التنمية والتخطيط والتنفيذ السليم مما يسهم فى توفير فرص للعمل اللائق وفرص للأنشطة المتصلة بالاقتصاد الأخضر.

عرض هذا الفصل أيضا محاور عمل الحكومة المصرية من أجل تحقيق مستويات متزايدة من التنمية المستدامة والتوجيه الى سياسة الاقتصاد الأخضر الأقل اعتمادا على الكربون , وحزمة البرامج فى قطاعات الطاقة ومنها الوصول بنسبة الطاقة المتجددة لنحو ٢٠٪ من إجمالى الطاقة المستهلكة بحلول ٢٠٢٠ منها ١٢٪ طاقة رياح ، ٨٪ طاقة مائية وشمسية , الصناعة ومنها تشجيع التحول نحو الصناعات رشيدة الاستهلاك للموارد الطبيعية والطاقة والمياه ، الإنتاج الصناعى الأنظف وإعادة توزيع الخريطة الصناعية لمصر وتوطين الصناعات بالمدن الجديدة , النقل ومنها حظر استيراد وإنتاج واستخدام الدراجات البخارية ثنائية الأشواط واستبدالها بموتوسيكلات رباعية الأشواط لخفض ملوثات الهواء الصادرة منها , وفى الزراعة إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصحى ، ورفع كفاءة استخدام المياه وتحسين نظم الرى والصرف وتعديل التركيب المحصولى لصالح الزراعات الأقل استهلاكا للمياه والتدابير المؤسسية لكل ذلك والتى من أهمها إدراج البعد البيئى فى المشروعات التنموية ، استكمال الإطار المؤسسى لإدارة الجهود الوطنية للتكيف مع آثار التغيرات المناخية .

كما عرضت أمثلة لفرص الاستثمار فى إطار فكر الاقتصاد الأخضر التى يمكن ان تسارع بتحقيق التنمية المستدامة فى مصر :

- هناك تاثيرات بيئية إيجابية متوقعة للاستثمار فى الاقتصاد الأخضرفمثلا كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع إنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجددة والوقود الحيوي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض ملحوظ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المسببة لتغير المناخ وتوفير فرص عمل جديدة . كما أن تحسين إدارة الإمداد بالمياه وتحسين كفاءة استخدام المياه يمكن أن يخفض بقدر كبير استهلاك المياه ويساعد فى الحفاظ على المياه الجوفية والمياه السطحية. وكذلك فإن الزراعة المستدامة يمكن أن تؤدي إلى رفع مستوى الغلال وتحسين خصوبة التربة
- هناك فرص عديدة للاستثمار فى مشروعات خضراء فى مصربالاستفادة من تجارب الدول الأخرى التى حققت تقدما فى هذا الاتجاه (والتى تم عرض بعضا منها فى الفصل الثالث من هذا البحث)

١- الإستثمارفى مجال الطاقات الجديدة والمتجددة:

الطاقة الشمسية وطاقة الرياح : الاستفادة من الخصائص الطبيعية لمصر – من حيث سطوع الشمس لفترات طويلة طوال العام وتوفر الرياح بسرعة كافية فى مناطق كثيرة – فى إنتاج طاقة نظيفة يمكن استخدامها كبديل للطاقة الكهربائية والبترولية وبالتالى تنمية مناطق عديدة بفضل توفر مصدر دائم نظيف للطاقة وما يترتب على ذلك من فرص عمل وانخفاض البطالة وتحقيق نمو اقتصادى مع عدم تلويث البيئة .

٢- الإستثمار فى مجال تدوير المخلفات الصلبة بكافة أنواعها ومن مصادرها المختلفة من خلال منظومة متكاملة مستدامة تتضمن جميع المراحل بدءا من الجمع والتخزين والنقل والمعالجة والتخلص النهائى:

جميع انواع المخلفات يمكن إعادة تدويرها اوإعادة استخدامها للإستفادة منها مثل :

المخلفات الصلبة البلدية(القمامة) والصرف الصحى : كمصدر للطاقة(البيو جان) أو لإنتاج مواد مخصبة للتربة

المتبقيات الزراعية : كمصدر للطاقة(البيو جان) أو لإنتاج مواد مخصبة للتربةأو إنتاج أعلاف للحيوانات أو إنتاج مواد خشبية أو منتجات أخرى.

مخلفات المستشفيات : مصدر للطاقة

مخلفات الهدم والبناء : إعادة إستخدام او تدوير فى مجال التشييد والبناء .

المخلفات الصناعية : مصدر للطاقة او مواد سمادية

تحقق فرص الإستثمار هذه فوائد عدة منها :

توفير فرص عمل

زيادة الدخل القومى ودخل الأفراد

فرص للتنمية نتيجة توفر مصادر دائمة للطاقة

فرص للتنمية الزراعية نتيجة توفر مصادر دائمة لخصبات التربة

القضاء على المشاكل البيئية المترتبة على تراكم المخلفات

زيادة فرص تصدير بعض المنتجات

٣- تطوير تكنولوجيات جديدة لتحلية المياه محليًا، خاصة باستخدام الطاقة الشمسية.